تربوية وغير تربوية إيجابية، مع مراعاة أن بعض الأنشطة والخبرات محددة في صورة مجموعة من العمليات الإجرائية، بينما بعضها الآخر غير محدد ويتسم بالعمومية، وعليه ينبغي أن يشمل المنهج التربوي (المقررات الدراسية، النشاطات التي يمارسها التلاميذ، والقيم وأهداف الحياة)، والمنهج بمثابة المخطط الهندسي للعملية التعليمية، المصمم حول مبدأ ومنسق مثل التعاون بين الجماعة، وحل المشكلات بالأسلوب العلمي».

ثانيًا: تطوير المنهج

يعتبر تطوير المناهج المهمة الأساسية لرجال التربية والباحثين حيث يعد تطوير المناهج المهمة التي تنوط بها كليات التربية ومراكز البحوث التربوية، بيد أن تطوير المناهج لا يتم إلا بصورة كلية للعملية التعليمية.

حيث عرف أحمد حسين اللقاني تطوير المنهج على أنه «النظر إلى المنهج كله كعملية مركبة تستهدف قيادة العملية التربوية، فإذا كانت المدرسة هي وسيلة المجتمع لتربية الأبناء، فإن المناهج المدرسية هي وسيلة المدرسة في هذا الشأن، ويقصد بالقيادة هنا أن المناهج المدرسية سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقويم أو التطوير إنما تعني أساسا تعليم مفاهيم واتجاهات وقيم ومهارات معينة للتلاميذ في كل المراحل التعليمية، وهذا كله إلى جانب ما يباح لهم من أنشطة ومواقف تدريس تؤدي إلى تكوين مواطنين قادرين على تحمل مسئولية القيادة مستقبلاً، ومن هنا تكون النظرة إلى المنهج باعتباره عملية قيادة مسألة فلسفية تتجه مباشرة إلى نوع الفكر التربوي المتاح بكل أبعاده، وهو ما ينعكس مباشرة على عمليات المنهج».

وقد حدد حلمي الوكيل «مفهوم تطوير المنهج لا ينفصل أساسا عن مفهوم المنهج في حد ذاته، فالمنهج بمفهومه التقليدي كان عبارة عن المعلومات والحقائق والمفاهيم والأفكار التي يدرسها التلاميذ في صورة مواد دراسية وبالتالي تطوير المنهج وفقًا لهذا المفهوم كان ينصب على تعديل وتطوير المقررات الدراسية بشتى

الصور والأساليب، والمنهج بمفهومه الحديث هو مجموعة من الخبرات المربية التي تهيئها المدرسة للتلاميذ تحت إشرافها بقصد مساعدتهم على النمو الشامل وعلى تعديل السلوك، وعلى هذا الأساس فإن التطوير وفقا لهذا المفهوم الحديث ينصب على الحياة المدرسية بشتى أبعادها وعلى كل ما يرتبط بها فلا يركز فقط على المعلومات في حد ذاتها وإنما يتعداها إلى الطريقة والوسيلة والكتاب والمكتبات والإدارة المدرسية ونظم التقويم ثم إلى التلميذ نفسه والبيئة التي يعيش فيها المجتمع الذي ينتمي إليه».

ويرى ميريل Merril أن «تطوير المنهج يجب أن يشمل الجانب الكمي والكيفي معًا، حيث يهتم التطوير أساسًا بمحتوى المادة الدراسية كما يؤكد على أساليب التعلم التي تدور حول تنظيم العملية التعليمية ذاتها تنظيما يؤدي إلى النتائج المرغوبة والمستهدفة، وبالتالي تصبح العلاقة واضحة بين ما ينبغي أن يحدده المنهج من مادة فيصنفها وحللها ويرتبها، وبين الطريقة أو الكيفية التي يجب أن يتم تحديد هذه المادة وترتيبها وتنظيمها».

ويذكر برهامي عبد الحميد «أن تطوير المنهج هو جميع الخطوات والأفعال والإجراءات التي من خلالها يمكن إصلاح المنهج وتحسينه بحيث تكون نقطة البداية هي دراسة المنهج الحالي لمعرفة نواحي القوة ونواحي الضعف فيه، وترجمة أهدافه إلى الواقع الحي تمهيدًا لوضع الخطط والبرامج اللازمة لتحقيق هذه الأهداف».

ويرى أحمد حسين اللقاني وفارعة حسن أن المعلم هو جوهر أي إجراء يتم بالنسبة للمنهج لابد من أخذ الاعتبار للمعلم، حيث أن تطور تطوير الفكر التربوي وتزايد تراكمات خبراء صناعة المنهج اعتبر المعلم هو أحد العوامل الرئيسية في عملية تقويم المنهج وبناء على ذلك أصبح المعلم مشاركا في عمليتي التقويم؛ فالمعلم هو المسئول عن تنفيذ المنهج وهو المسئول عن تقويمه، وبالتالي فإن المعلم هو الذي يستطيع أن يرصد الظواهر الإيجابية والسلبية في المنهج، أما بالنسبة للتطوير حيث يتم تطوير المنهج وتجريبه على أيدي العاملين أنفسهم، ومن هنا تكون الخبرة للمعلم.

وبالتالي لابد أن يتجه إلى أهداف المنهج، وقد يكون إعادة صياغة موضوعاته أو إضافة تدريبات معينة أو تنظيم تدريب مناسب للمعلمين في مداخل التدريس أو صياغة الأسئلة الشفوية أو الأسئلة التحريرية، وقد يكون متجها إلى مصادر التعليم والحاجة إلى المزيد من التنوع والملائمة.

وبدراسة التعريفات السابقة يتضح أن عملية تطوير المناهج تنصب على النقاط التالية:

1- تطوير المنهج عملية مركبة تستهدف قيادة العملية التربوية ويقصد بالقيادة هنا المناهج المدرسية سواء في مرحلة التخطيط أو التنفيذ أو التقويم أو التطوير.

2- تطوير المنهج ينصب على الحياة المدرسية بشتى أبعادها: المعلومات والطريقة والوسيلة والكتاب والمكتبات والإدارة المدرسية ونظم التقويم ثم إلى التلميذ نفسه والبيئة التي يعيش فيها المجتمع الذي ينتمي إليه.

3- تطوير المنهج يجب أن يشمل الجانب الكم والكيف معا.

4- أن تطوير المنهج هو جميع الخطوات والأفعال والإجراءات التي من خلالها يمكن إصلاح المنهج وتحسينه.

5- أن تطوير المنهج لابد أن يتجه إلى أهداف المنهج.

6- أن تطوير المنهج يعني إحداث تغييرات في عنصر أو أكثر من عناصر منهج قائم بقصد تحسينه، ومواكبته للمستجدات العلمية والتربوية، والتغيرات في المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية.

ويتبنى الكاتب التعريف الإجرائي التالي:

«إن تطوير المنهج هو عملية كلية تشتمل على كل عناصر التعلم من معلومات وكتب وتقنيات وبيئة تعليمية.. إلخ، وإحداث تغيرات في جميع العناصر بما يحقق الأهداف المرجوة من العملية التعليمية ككل».

ومن أهم خصائص التطوير والتجديد التربوي في مجال المناهج الدراسية في الآتي:

- إدخال التقنيات الحديثة في التعليم.
- تنويع التعليم الثانوي وتشعيبه بأقسامه الأربعة ربطا للمنهج بحاجات التنمية ومطالب سوق العمل.
- إدخال مواد دراسية جديدة تلبية للتطورات التقنية والتغيرات الاجتماعية في المجتمع مثل: مادة الحاسب الآلي ومادة السلوك والتهذيب ومادة المكتبة والبحث.
- إثراء الوسط التربوي في المجتمع بعدد من المطبوعات التربوية في مجال المنهج وتطويره.
- تطوير المواد الدراسية تطويرا نوعيا بما يتوافق وحاجات الفرد والمجتمع.

كما ذكر كل من أودري وهوارد أن تطوير المنهج يتطلب أربع مراحل هي:

1- دراسة دقيقة ومتعمقة للأهداف التي ينبغي أن نتوصل إليها من التدريس بالنسبة للمقرر أو للمنهج، وتعتمد مثل هذه الدراسة على كافة المصادر المتاحة من المعارف والتعميمات.

2- التطوير من خلال استخدام الطرق التي يعتقد في احتمال أن تؤدي بصورة جيدة إلى تحقيق الأهداف المراد الوصول إليها وتلاقي اتفاقا من قبل المعلمين.

3- تقييم عملية التطوير من خلال معرفة المدى الذي وصل فيه التطوير من تحقيق أهدافه من عدمه، وبالتالي تبرز الحاجة إلى مراجعة هذه الأهداف بدقة.

4- التغذية الراجعة للخبرات المكتسبة والتي تقدم بدورها المرحلة الأولى لعملية التطوير.